

عسان العباش

إذا صدقت الأجواء الإيجابية التي رافقت في اليومين الأخيرين مشاورات تأليف الحكومة الجديدة، فذلك مؤشّر إيجابي ونادر في سلوك القوى السياسية في لبنان. هو يوحي بأن القوى المسككة بزمام السياسة في البلاد بدأت تتحسن، ولو متأخرة، جسامة الكارثة الاقتصادية والاجتماعية التي حلت بلبنان وخطورتها. الحد الأدنى من المسؤولية الوطنية يفرض على القوى السياسية التعامل مع مشاورات الرئيس سعد الحريري لتشكيل الحكومة بكثير من الإيجابية والمرونة. فالحريق أصبح داخل البيت اللبناني، وباتت البلاد ضمن نطاق المجاعة والإفلاس، ولم تعد على مشارفهما فحسب.

أحدث التقديرات والتوقعات الاقتصادية جاءت من صندوق النقد الدولي، وهي تختصر الصورة المأسوية الشاملة للاقتصاد اللبناني. توقّع صندوق النقد تراجع الناتج المحلي الحقيقي في لبنان بنسبة ٢٥ بالمئة خلال العام الجاري، مقابل تراجع اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة ٥ بالمئة وانكماش الناتج المحلي العالمي بنسبة ٤,٤ بالمئة. وبذلك يهبط الناتج المحلي الإجمالي في لبنان إلى ١٨ مليار دولار (فقط) من ٤٩ مليارات نهاية سنة ٢٠١٩، بحسب التقرير السنوي لجمعية مصارف لبنان.

تبعاً لذلك، وهذا مهم جداً، تتخفف حصة الفرد في الناتج في لبنان من ٨ آلاف دولار نهاية سنة ٢٠١٨ إلى ٢٧٠٠ دولار في الشهر الجاري.

لا يملك القادة السياسيون في لبنان ترف هدر الوقت واستهلاكه في الجدالات والماحكات، فتحريك الاقتصاد للخروج من المأزق الكبير يتوقّف على مبادرات الدولة وقراراتها الإصلاحية السريعة. بين الخيارات المنتظرة بتّ الجدل الذي أطلقته الحكومة المستقبلية حول حجم خسائر القطاع المالي وتوزيعها بين الدولة والمصارف ومصرف لبنان. بتّ هذه المسألة المهمة هو شرط ضروري لإعادة رسملة القطاع المصرفي وهيكلته، لكي يعاود نشاطه في تمويل الاقتصاد اللبناني المتهاك، فلا إحياء للاقتصاد من دون إعادة فتح قنوات التمويل.

استعادة دور الوساطة المصرفية أساسية لإعادة إحياء الاقتصاد، وهي أمرٌ غير ممكن قبل ردم الخسائر الناجمة عن استثمارات المصارف في الدولة ومصرف لبنان. ولا يمكن في الظرف الراهن الاعتماد على دمج المصارف للخروج من الأزمة، كما جرى في عشرات حالات التعثر المصرفي في العقود الثلاثة الماضية. ففي تلك الحالات كانت المصارف القويّة تستحوذ على المصارف المتعثّرة وتتقدّمها، وفي حالتنا الحاضرة كل المصارف تعاني من عبء توظيفاتها في القطاع العام.

يبقى الطريق الوحيد للخروج من الأزمة هو استقطاب القطاع المصرفي لرساميل إضافية لاسيما من الخارج. ولن تأتي الرساميل من دون شروط، أولها قيام الدولة بواجبها لتشجيع الاستثمار، أي الالتزام قولاً وفعلاً بالإصلاح المالي، وتحسين مستوى الأداء السياسي، ووقف الحملة "الرسمية" على القطاع المصرفي، والتي بدأتها حكومة الرئيس حسّان دياب.

المواضيع المثارة في الساحة السياسية على هامش مشاورات تأليف الحكومة هي أقلّ أهميّة من تأليف الحكومة نفسه، ومن الشروع الفوري في تنفيذ "المهمة". مثلاً، الجدل المحتدم حول استقلالية الوزراء عن المرجعيات السياسية يُعطى أكثر مما يستحق من اهتمام.

بين مطلب استقلالية الوزراء، الذي يجد صده في الرأي العام، وبين إصرار السياسيين على اختيار أعضاء الحكومة، أصبح الرئيس المكلف في موقف حرج. ويخشى أن يسعى الى الخروج من الإحراج عن طريق عقد اتفاقات تحت الطاولة مع المرجعيات السياسية، بحيث يتمّ اختيار وزراء مستقلّين في الظاهر وتابعين في الباطن.

لا حاجة الى هذا الإحراج. فاستقلالية الوزراء عن السياسة في الحالة اللبنانية هي شعار قليل الأهميّة، ما دامت السلطة الحقيقية ستبقى بيد القوى السياسية. ومن الأفضل ألف مرة ترك القوى السياسية تختار من تشاء من الوزراء، شرط موافقتها المسبقة والمضمونة على الخطوات الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي ارتكزت عليها كل أوراق الإصلاح، وآخرها "الوصفة الفرنسية".

أن يتمثّل "حزب الله"، مثلاً، في الحكومة، مباشرة أو مواربة، أقلّ خطراً وضرراً من اختيار وزراء لا يمتّون إليه بصلة، فيما هو قابع خارج الحكومة ومتشبّث بالمواقف التي ما برح يكرّرها، والتي لا نتيجة لها إلا إحباط الإصلاح. لا طريق للإصلاح والإنقاذ إلا بزيادة الإيرادات الضريبية وخفض النفقات الجارية للقطاع العام وخصخصة بعض المرافق العامة، وبصورة خاصّة، الاتفاق مع صندوق النقد الدولي من دون أن نستسلم لشروطه بلا نقاش.